الأمم المتحدة S/2024/310

مجلس الأمن

Distr.: General
16 April 2024
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2692 (2023)، الذي قرّر المجلس بموجبه تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2024، وفقا لأحكام القرار 2476 (2019) الذي أُنشئ المكتب بمقتضاه. ويتضمن التقرير عرضاً للتطورات المستجدة منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير 2024 (S/2024/62) كما يقدّم معلومات محدَّثة عن تنفيذ ولاية المكتب المتكامل.

ثانيا - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

2 - شكّلت الهجمات المنسّقة التي شنتها العصاباتُ على مؤسسات الدولة والبنى التحتية الحيوية وغيرها من رموز سلطة الدولة في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى تحدياتٍ جسيمة عطلت تحقيق الاستقرار السياسي والحوكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم مواجهة الشرطة الوطنية الهايتية صعوباتٍ شديدة، فقد واصلت تنفيذ عملياتها لمكافحة أنشطة العصابات بهدف صد تلك الهجمات. وفي شهر شباط/فبراير، ازدادت الضغوط على رئيس الوزراء، أريل هنري، لدفعه إلى اتخاذ إجراءات بشأن مسائل الأمن والانتخابات. ففي الفترة من 5 إلى 7 شباط/فبراير، وقَعت في بورت - أو - برنس ومدن أخرى احتجاجاتٌ مناهِضة للحكومة من أجل المطالبة باستقالة رئيس الوزراء، تحوّل بعضها إلى العنف. وانتقد المتظاهرون عجز الحكومة عن إعادة إحلال الأمن وفشلها في تسهيل الانتقال إلى رئاسةٍ منتخبة ديمقراطياً ضمن الإطار الزمني المحدَّد في اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر 2022. ودعا رئيسُ الوزراء إلى الهدوء في كلمة وجّهها إلى الأمة في 7 شباط/فبراير، وأكد من جديد التزام الحكومة بتنظيم الانتخابات وتحسين الأمن. ورفضت بعض جماعات المعارضة دعواتِ رئيس الوزراء إلى التهدئة وأصرت على استقالته من منصبه فورا. وأهاب الموقّعون على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر بالجهات صاحبة المصلحة أن تجتمع مرةً أخرى لإجراء مشاورات، والتوصل إلى توافق بشأن تشكيل حكومة وحدةٍ وطنية، ورسم ملامح خريطة للطريق تفضي إلى تنظيم الانتخابات.

190424 190424 24-06122 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي الاجتماع العادي السادس والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية الذي انعقد في جورج تاون في الفترة من 25 إلى 28 شباط/فبراير، صدر عقب اجتماعٍ أجري مع رئيس الوزراء هنري وركّزت مناقشاته على هايتي بيانٌ أُعرب فيه عن القلق إزاء تدهور الحالة في ذلك البلد. وأحيط علماً بجملة أمور في البيان المذكور كان منها التزامُ رئيس الوزراء هنري بدفع العملية السياسية قدماً، بما يشمل إجراء انتخابات عامة في موعد أقصاه 31 آب/أغسطس 2025 من أجل استعادة الحكومة والسلطة الدستوريتين. وذكر رؤساء الحكومات كذلك أن الجماعة الكاريبية ستعتمد، تحقيقاً لهذه الغاية وبدعم من كندا والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية، إلى إيفاد فريق لتقييم الاحتياجات الانتخابية بحلول 31 آذار/مارس 2024، بالتشاور مع الأمم المتحدة وبما يتماشى مع الولايات القائمة الصادرة عن مجلس الأمن، وذلك بغية دعم المؤسسات الهايتية المتوخى إرساؤها فيما تبذله من جهود وما تضعه من خطط.

4 - وعقب اجتماع الجماعة الكاريبية، سافر رئيس الوزراء هنري إلى نيروبي تلبيةً لدعوة من الرئيس ويليام روتو. وتم خلال الزيارة التوقيع على مذكرة للتفاهم بغية تيسير نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني المزمع إيفادها إلى هايتي. وبينما كان رئيس الوزراء هنري في طريقه للعودة إلى هايتي في 3 آذار/مارس، كثّفت العصابات الهجماتِ المنسّقة التي تشنها على البنى التحتية الحيوية التابعة للدولة، بما فيها السجن الوطني ومراكز الشرطة. وفي 3 آذار/مارس، أعلن وزير المالية باتريك بوافير، القائم بأعمال رئيس الوزراء، فرض حالة طوارئ لا تزال ساريةً حتى الآن. وفي 4 آذار/مارس، أُلغيت الرحلاتُ الدولية المتجهة إلى بورت أو برنس في أعقاب محاولةٍ للاستيلاء على مطار توسان لوفرتور الدولي. وفي اليوم نفسه، حُوّلت وجهة الطائرة المستأجرة التي استقلها رئيس الوزراء لتتجه إلى بورتوريكو بدلا من بورت أو برنس.

5 - وفي 11 آذار/مارس، أعلن رئيسُ الوزراء هنري في كلمةٍ ألقاها عبر الفيديو أنه سيتنحى عن منصبه متى انتُهي من وضع ترتيبات الحوكمة الانتقالية. وفي اليوم نفسه، عقدت الجماعة الكاريبية اجتماعاً في كينغستون لمواصلة جهودها الرامية إلى تيسير وضع رؤيةٍ لترتيبات الحوكمة الانتقالية يملكها أبناء هايتي ويقودونها. وقد أسفر اجتماع الجماعة الكاريبية، الذي حضره عددٌ من الشركاء الدوليين وشاركت فيه عبر السبل الافتراضية جهاتٌ هايتية من أصحاب المصلحة، عن بيانٍ ختامي أُعلن فيه التزامان رئيسيان هما: اتفاق جميع الأطراف على وضع ترتيبات انتقالية للحوكمة من شأنها أن تيسِّر الانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتشاركية تتسم بمصداقيتها وشمولها للجميع؛ والتزام رئيس الوزراء هنري بالتنحي بعد تشكيل المجلس الرئاسي الانتقالي وتعيين رئيس وزراء مؤقت. ويُتوخى أن يكون المجلس مكوناً من سبعة أعضاء لهم حق التصويت، يمثلون مختلف الجماعات السياسية ("تجمُّع القضاء الواقف" (Collectif)، وجماعة 21 كانون الأول/ديسمبر، وائتلاف حزب "عاملون من أجل التنمية"/تكتل "المقاومة الديمقراطية" (Engagés pour le Développement/Résistance Démocratique)، ومنبر "الحل التوفيقي التاريخي" (Compromis Historique)، وحزب "لافالاس" (Lavalas)، وجماعة "مونتانا"، وحزب "بيتي ديسالين" (Pitit Desalin)) والقطاع الخاص، إضافة إلى عضوين ليس لهما حق التصويت يمثلان المجتمع المدني والطوائف الدينية. ونص الإعلانُ الختامي أيضاً على صلاحيات رئاسية محددة تُمنح للمجلس، بما في ذلك اختيارُ رئيس الوزراء المؤقت وتعيينه والقيام بالاشتراك مع الأخير بتشكيل مجلسٍ للوزراء شامل للجميع، وإنشاءُ مجلس انتخابي مؤقت ومجلس للأمن القومي، والتعاونُ مع المجتمع الدولي على التعجيل بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني المتوخى إيفادها إلى هايتي. وفي

12 آذار/مارس، أعلنت حكومة كينيا أنها ستعلق الاستعدادات الرامية إلى نشر 000 1 شرطي كيني للعمل في البعثة المتعددة الجنسيات بهايتي، ريثما تتولى جهةٌ ذات سلطة مقاليد الأمور.

6 - وبعد قدرٍ من التأخير، تلقت الجماعة الكاريبية أسماء المرشحين لعضوية المجلس. واستمر الحوارُ بين الأطراف الهايتية بالسبل الافتراضية، بعد تعليق جميع الاجتماعات والموائد المستديرة المعقودة بالحضور الشخصي تعليقاً مؤقتاً بسبب الحالة الأمنية السائدة. وعقد المرشحون اجتماعاً أول مع ميسِّري الجماعة الكاريبية في 22 آذار/مارس، ثم اجتمعوا مع شركاء دوليين في 24 آذار/مارس لمناقشة مسائل الأمن. وركّزت المناقشات على تقرير إجراءات التصويت واختيار رئيس المجلس، وعلى المعايير المتبعة لاختيار رئيس وزراء جديد.

7 - وخلال المناقشات التي يسّرتها الجماعة الكاريبية بشأن تشكيل المجلس الرئاسي الانتقالي طوال شهر آذار/مارس، كان هناك عددٌ من التغييرات في أسماء المرشحين الذين سمّتهم التجمعاتُ المختلفة للجهات صاحبة المصلحة، بما فيها ائتلاف حزب "عاملون من أجل التنمية"/تكتل "المقاومة الديمقراطية" والمنظماتُ العاملة مع مختلف الطوائف الدينية والمجتمعُ المدني. وعلاوة على ذلك، أعلن حزبُ "بيتي ديسالين" السياسي في 20 آذار/مارس قراره تسمية مرشح يمثله في المجلس الرئاسي الانتقالي المكون من سبعة أعضاء، وذلك رغم رفضه العملية في بادئ الأمر. وفي 24 آذار/مارس، أعلنت ثاني مرشحة من ائتلاف حزب "عاملون من أجل التنمية"/تكتل "المقاومة الديمقراطية" تنحيها قائلةً إنها تعرّضت للهجوم السياسي ووُجهت إليها تعليقاتٌ معادية للمرأة وتلقت تهديدات بالقتل. وقد أثارت تلك التطورات، إلى جانب التمثيل المحدود للمرأة في ترتيبات الحوكمة الجديدة، بعض الانتقادات من جانب الجهات صاحبة المصلحة التي أعربت عن شواغلها بشأن التحديات والتأخيرات المتصورة التي تعطل إنشاء المجلس. وبالمثل، دعت عدة شخصياتٍ بارزة من المشتغلين بالشأن السياسي وممثلي المجتمع المدني إلى تعيين أحد قضاة محكمة النقض رئيساً انتقالياً، في ترتيب مطابق جزئياً لإجراء تكرسه المادة 149 من دستور هايتي (غير المنقح) لعام 1987 التي تمنح أعلى جهة قضائية صلاحيةَ شغل منصب الرئاسة (بناءً على تكليف محدَّد بذلك من الجمعية الوطنية).

8 - وفي 1 نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة بياناً تفيد فيه بأن رئيس الوزراء هنري تلقى في 29 آذار/مارس من رئيس غيانا ورئيس الجماعة الكاريبية، محمد عرفان علي، أسماء المرشحين التسعة الذين اختيروا لعضوية المجلس الرئاسي الانتقالي. وانعقد مجلس الوزراء في 1 نيسان/أبريل أيضاً لكي يناقش الإجراء المتوخى اتباعه لإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي وتعيين أعضائه. وفي 4 نيسان/أبريل، قامت الجماعات صاحبة المصلحة التي سمت مرشحين لتمثيلها في المجلس الرئاسي الانتقالي بتوقيع اتفاق سياسي لضمان عملية انتقالية سلمية ومنظمة. وفي 12 نيسان/أبريل، نُشر في الصحيفة الرسمية مرسومٌ يُنشأ بموجبه المجلس الرئاسي الانتقالي رسمياً. وينص الاتفاق السياسي على أولويات رئيسية للمرحلة الانتقالية هي الأمن، والإصلاح الدستوري، والانتخابات. وطبقاً للاتفاق المذكور، تنتهي ولاية المجلس الرئاسي الانتقالي في 7 شباط/فبراير 2026 وتتسلم مقاليد الحكم عندئذ سلطات منتخبة ديمقراطياً، ويُتوخى أن يسمي المجلسُ رئيسَ الوزراء وأن يشكّل حكومةً بالتشاور معه وأن ينشئ مجلساً انتخابياً مؤقتاً في غضون 60 يوماً من تشكيل السلطة التنفيذية.

9 - وفي 19 آذار/مارس و 6 نيسان/أبريل، تحدث أحد المرشحين لعضوية المجلس الرئاسي الانتقالي مع وسائط الإعلام وقال إن الأوضاع الأمنية الصعبة في بورت - أو - برنس ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تشكيل المجلس ثم إرسائه، ملاحظاً أن أعضاء المجلس سيحتاجون إلى دعم الحماية الأمنية اللصيقة.

10 - واستمر مكتبُ الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في التواصل مع الجهات صاحبة المصلحة من مختلف الأطياف عن طريق منصاتٍ للاتصال عن بُعد. وواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي اتصالاتها بالجهات الوطنية صاحبة المصلحة بغية تشجيع الحوار. وفي 29 شباط/فبراير، وفر المكتبُ المتكامل الدعمَ لمؤتمر عُقد بشأن تولي المرأة أدوار القيادة من أجل تشجيع مشاركة النساء في المناقشات المتعلقة بالأمن الوطني. وفي ذلك المؤتمر، وجّه المشاركون نداء دعوا فيه إلى نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بسرعة. وفي 1 آذار/مارس، نظم المكتبُ المتكامل منتدى للقيادات الشابة بهدف إدماج رؤاها في العملية السياسية. وقدم القادة الشباب مجموعةً من المقترحات لإرساء إطار للتعاون بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وطرحوا عناصر يمكن إدراجها في عمليةٍ للإصلاح الدستوري.

ثالثا - الحد من العنف

11 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحولاً عميقاً في ديناميات العصابات وأساليبها التكتيكية وأهدافها. فقد كوّنت العصابات الرئيسية، في الظاهر، تحالفاً مكّنها من شن هجمات منسّقة ضد سلطة الدولة على مستوى لم يسبق له مثيل، وذلك لإرغام رئيس الوزراء هنري على الاستقالة.

12 - وابتداء من 29 شباط/فبراير، شنت العصابات موجةً من الهجمات المتزامنة على بنى تحتية حكومية استراتيجية وعلى شركات ومساكن خاصة في مختلف أنحاء العاصمة، بما يشمل قصر الرئاسة ومراكز الشرطة والسجون والمستشفيات والمكتبة الوطنية ومطار توسان لوفرتور الدولي. وادعى زعماء العصابات أن الهجمات تهدف إلى منع عودة رئيس الوزراء من رحلته إلى الخارج وأنها تستهدف أيضا وزراء آخرين في الحكومة. وتعرضت البنى التحتية الحكومية والممتلكات الخاصة لأعمال نهب وتخريب واسعة النطاق.

13 - وفي 2 و 3 آذار/مارس، قادت العصابات هجماتٍ مخطَّطة على السجن الوطني في بورت - أو - برنس وعلى السجن في كروا - دي - بوكيه. وقد فرّ من السجنين أكثر من 600 4 محتجزٍ من أصل 700 4، بعضهم من أفراد العصابات. وذكرت السلطات أن بعض الهاربين انضموا فيما بعد إلى صفوف العصابات. وهاجمت العصابات ما لا يقل عن 22 مركزاً للشرطة وأتلفت عشرات من مركبات الشرطة، بما في ذلك عربة مدرعة. وقُتل ما مجموعه سبعة من ضباط الشرطة وأصيب ما لا يقل عن أربعة ضباط. وكان المراد من هذه الهجمات هو الحدّ من قدرة الشرطة الوطنية على التصدي بفعالية للهجمات المتزامنة العديدة التي شنتها العصابات. وفي 3 آذار/مارس، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في جميع أنحاء المقاطعة الغربية، بدعم من القوات المسلحة الهايتية، وفرضت حظرا للتجول في جميع أرجاء البلد يمتد يومياً من الساعة السابعة مساء حتى الساعة السادسة صباحا ثم مدّدته لاحقاً حتى 10 نيسان/أبريل. وفي 18 آذار/مارس، أفادت شركة الكهرباء العامة في هايتي بأن العصابات دمرت أكثر من أربع محطات فرعية في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى. ولا تزال العصابات تشن الهجمات على سفن البضائع وعلى سفن الركاب أيضاً، وهو ما يزيد من صعوبة التنقل من بورت - أو - برنس إلى مناطق أخرى من البلد.

14 - وأعلنت العصاباتُ مسؤوليتها عن الهجمات التي شُنت على البنى التحتية للدولة، وهددت بالإطاحة بالنظام بأكمله وبإشعال حرب أهلية وارتكاب إبادة جماعية ما لم يقدّم رئيس الوزراء استقالته. واستمرت العصابات في توجيه التهديدات للجهات الفاعلة السياسية المشارِكة في عملية إنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي. ففي 11 آذار/مارس، نشرت العصابات رسالةً على وسائل التواصل الاجتماعي هددت فيها باقتحام فنادق في بورت - أو - برنس تقيم فيها جهاتُ فاعلة وتعقد اجتماعاتها بصورة دورية.

15 - وفي هذا السياق، ارتفع عدد جرائم القتل العمد ارتفاعاً كبيراً، مما أجبر الآلاف في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى على هجر منازلهم. ففي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 29 شباط/فبراير، سجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل 312 1 جريمة من جرائم القتل العمد راح ضحيتها 190 امرأة و 4 فتيات و 21 فتى، وذلك مقارنة بـ 995 ضحية خلال فترة الشهرين السابقة (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2023). وارتفع عدد ضحايا عمليات الاختطاف إلى ما لا يقل عن 504 ضحايا، بما يشمل 294 امرأة و 11 فتاة و 9 فتيان مقارنةً بـ 370 ضحية مسجلة خلال فترة الشهرين السابقة من عام 2023 (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2023). ولا يزال أعضاء العصابات الناشطون في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى ومقاطعة أرتيبونيت هم الجناة الرئيسيون. وفي غضون ذلك، استمر سقوط القتلى على أيدي جماعات الاقتصاص الأهلية أو ما يُسمى جماعات "الدفاع عن النفس" والأفراد الذين ينشطون تحت هذه الراية، حيث قُتل في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 29 شباط/فبراير 27 شخصاً على الأقل بدعوى أنهم من أعضاء العصابات.

16 - وفي 12 آذار/مارس، قامت فرقةُ العمل المشتركة بين الوزارات والمؤسسات، والمكرسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، بإحالة مشروع قانون منقح بشأن إدارة الأسلحة والذخائر إلى وزيرة العدل والأمن العام. وقد صيغ التنقيح بدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، وهو يهدف إلى مواءمة الإطار القانوني في هايتي مع المعايير الدولية. وتتناول الوثيقة إدارةَ الأسلحة النارية من عدة جوانب، بما في ذلك الوسم والتعقب والنقل والتخزين وبروتوكولات الإتلاف وقواعد الاستيراد/التصدير. وهي تمثل خطوةً حاسمة إلى الأمام اتُخِذت بعد عامين من العمل الرامي إلى تعزيز الأطر والأنظمة القانونية المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر في البلد.

17 - وفي 13 شباط/فبراير، وقعت سلطات هايتي والولايات المتحدة مذكرة تعاون تهدف إلى إنشاء وحدة التحقيقات الجنائية عبر الوطنية رسمياً في هايتي. والغرض من الكيان الجديد هو المساعدة على تنظيم تدفق المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون في هايتي والولايات المتحدة، على نحو يعزز قدرات التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

رابعا - الأمن وسيادة القانون

الشرطة

18 - تظل الشرطة الوطنية الهايتية هي المؤسسة الوحيدة المتبقية التي لا تزال تتصدى لعنف العصابات على نحو واضح للعيان. وفي مواجهة الهجمات التي تشنها العصابات بلا هوادة على بناها التحتية وأفرادها، لا تزال الشرطة الوطنية تحمي المواقع الحيوية والاستراتيجية، بما في ذلك قصر الرئاسة والمصرف المركزي لهايتي ومطار توسان لوفرتور الدولي، وقد استأنفت عملياتها الرامية إلى استعادة السيطرة على بعض أجزاء منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى. وفي الوقت نفسه، ساهم تخرج 786 طالبا جديدا، من بينهم 112 امرأة، من طلاب الدفعة الثالثة والثلاثين لكلية الشرطة في 11 آذار/مارس في تعويض معدلات الاستنزاف المرتفعة في صفوف ضباط الشرطة. وفي 31 آذار/مارس، بلغ قوام الشرطة الوطنية 893 13 فردا، من بينهم 686 1 امرأة. ومن بين هؤلاء، ثمة 560 1 ضابطاً، منهم 167 امرأة، ليسوا من أفراد الشرطة العاملين. وجارٍ التحضير أيضا لضمان استعداد 900 مجند إضافي من الدفعة الرابعة والثلاثين لبدء التدريب الأساسي المسرَّع في أيار/مايو 2024، بغية تخريج نحو 600 1 من ضباط الشرطة في عام 2024.

19 - وفي 30 كانون الثاني/يناير، حضر رئيسُ الوزراء الجلسة الأولى التي عقدتها اللجنة التوجيهية للبرنامج المشترك المعني بدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية المعروفِ أيضا باسم صندوق التبرعات المشترك للشرطة. واتفق أعضاء اللجنة على تمديد البرنامج لمدة 24 شهرا بغية استكمال ما تبقى من أنشطة إصلاحِ وتشييد مراكز الشرطة وإجراء التغييرات اللازمة في ضوء التمويل المتاح والأولويات الجديدة التي حدّدتها الشرطة الوطنية الهايتية. وقد تلقى الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 25,7 مليون دولار من إجمالي المبلغ المدرج في الميزانية، وقدره 28 مليون دولار، ويتبقى رصيدٌ قدره 2,3 مليون دولار لم يتم جمعه بعد. وبدعم من الشركاء الدوليين الثنائيين ومن القدرة الشرطية الدائمة التابعة لإدارة عمليات السلام بالأمم المتحدة، عُقدت دورات لبناء القدرات في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس غطت، في جملة أمور، التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزنة والتحقيقات وجمع الاستخبارات.

20 - ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل التنسيق مع الشرطة الوطنية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ومع الشركاء الدوليين من أجل ضمان التنسيق الفعال مع البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني المرتقب نشرها. وشاركت القيادة العليا للشرطة الوطنية ووزيرة العدل والأمن العام في مؤتمر تخطيطي ثان عُقد في واشنطن العاصمة يومي 12 و 13 شباط/فبراير للانتهاء من صياغة وثائق التخطيط الخاصة بالبعثة. وعلى هامش الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في 22 شباط/فبراير، تعهدت عدة دول أعضاء بتقديم مساهمات مالية جديدة لدعم النشر المستقبلي للبعثة، وأعلنت بنن اعتزامها المساهمة بما لا يقل عن 500 1 فرد في البعثة المتعددة الجنسيات التي تقودها كينيا.

المؤسسات الإصلاحية

21 - لم تتمكن السلطاتُ الوطنية من الاستجابة بشكل كافٍ عندما قامت عصاباتٌ متعددة، في 2 آذار/مارس، باقتحام السجنين الرئيسيين في بورت - أو - برنس في هجوم منسق نُفذ بالاستعانة بمركبة موجهة عن بُعد. ويقع كلا السجنين في منطقة شديدة الخطورة. ونتيجة لذلك الهجوم، فرَّ أكثر من 600 4

محتجز. ونقصُ ترتيبات الأمن في هذين السجنين وافتقار موظفيهما إلى التدريب وعدم فعالية نظم الحماية فيهما عوامل تسلّط الضوءَ على الصعوبات التي طالما واجهتها السجون في هايتي. وفي 30 كانون الثاني/يناير، ألحقت العصابات أضراراً جسيمة بسجن كباريه للنساء الذي سبق نقل نزيلاته إلى مرافق احتجاز أخرى في أيار/مايو 2023 بسبب مخاوف أمنية جدية في أعقاب محاولات متكررة من جانب العصابات لمهاجمته.

22 - وقد خرجت ثلاثة سجون في هايتي من الخدمة جراء هجمات العصابات، وهي سجن بورت - أو - برنس الوطني وسجن كروا - دي - بوكيه وسجن كباريه للنساء. وبعد هروب أعداد كبيرة من السجناء، أصبح عدد نزلاء السجون الهايتية في 3 نيسان/أبريل 296 7 نزيلا، منهم 387 امرأة و 233 فتى و 15 فتاة. ويشكّل اتساع الرقعة التي تسيطر عليها العصابات وتدهور الحالة الأمنية في بورت - أو - برنس عقبتين لوجستيتين فيما يتعلق بتأمين السجون، حيث إنهما يؤثران على إمكانية إيصال الإمدادات ووصول الموظفين ويزيدان من مخاطر التعرض للهجمات ووقوع أعمال الشغب. وللحيلولة دون وقوع المزيد من هجمات العصابات، نفذت إدارة السجون تدابير أمنية تهدف إلى تعزيز سلامة السجون العاملة المتبقية، وعددها 16، وإلى إعادة توزيع الموظفين الذين كانوا يعملون في السجون المتضررة على المرافق الأخرى. ويستطلع المكتبُ المتكامل في الوقت الحاضر مجالاتِ التعاون مع الجهات الدولية المعنية صاحبة المصلحة من أجل تنشيط الجهود الرامية إلى تقديم الدعم الشامل لنظام السجون في هايتي بغية معالجة هذه الأزمة المزمنة والطويلة الأمد التي تضخمت بفعل الموجة الأخيرة من هجمات العصابات.

العدالة

23 - استدعى أحد قضاة التحقيق بمحكمة بورت - أو - برنس الابتدائية عدداً من المسؤولين الحكوميين السابقين رفيعي المستوى، منهم رئيسان سابقان لهايتي ورئيسان سابقان للوزراء، بدعوى تواطؤهم المزعوم في جرائم اختلاس لأصول عامة. وصدرت مذكراتُ الاستدعاء هذه بعد نشر وحدة مكافحة الفساد في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 تقارير زُعم فيها حدوث عدد من حالات الفساد في عدة مؤسسات عامة. وقد استمع القاضي إلى بعضٍ من المشتبه بهم، في حين صدرت أوامر توقيف بحق أولئك الذين لم يستجيبوا لأوامر الاستدعاء. وفي 22 كانون الثاني/يناير، قُبض على قيادي برلماني سابق هو زعيم الحزب السياسي "تحالف من أجل مجتمع بلا إقصاء" (Alliance pour une société sans exclusion) الذي أودع السجن لتورطه المزعوم في القضية. ووجهت عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، منها منظمة "معاً من أجل مكافحة الفساد" (Ensemble Contre la Corruption) و "الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان" (Réseau National de Défense des Droits Humains)، الانتقاد للقرارات التي أصدرها القاضي باعتبارها غير قانونية.

24 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، أصدر قاضي التحقيق أمرَه النهائي فيما يتعلق بجريمة اغتيال الرئيس السابق جوفينيل مويس. وبموجب ذلك الأمر، أحيل 51 متهما، منهم أرملة الرئيس السابق مويس ورئيس وزراء أسبق، إلى المحكمة الجنائية لمحاكمتهم بتهم التآمر الإجرامي والسطو المسلح والضلوع في أعمال إرهاب وجريمة اغتيال والتواطؤ في ارتكاب جريمة اغتيال. وفي 5 نيسان/أبريل، أفاد المدعي العام لبورت - أو - برنس مكتبَ الأمم المتحدة المتكامل بأن عدداً من المتهمين طعنوا في ذلك القرار.

25 - وفي 2 شباط/فبراير، أتم المجلس الأعلى للقضاء فحص 60 ملفاً من ملفات القضاة ورَدت إليه من اللجنة الفنية لفحص السجل المهني للقضاة، وقد صدّق المجلس على 30 ملفاً ورفض 12 ملفاً لمسائل تتعلق بالنزاهة وأعاد 18 ملفاً لمزيد من الدراسة. وتيسَّر إجراء التحقيقات بدعم لوجستي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامجه لدعم العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي 29 كانون الثاني/يناير، انتدبت وزارة العدل 10 قضاة للعمل في ولايات قضائية مختلفة بهدف التخفيف من مشكلة نقص موظفي المحاكم.

26 - وفي 29 شباط/فبراير، عقد مكتبُ الأمم المتحدة المتكامل، بالتعاون مع الهيئة الدائمة للعدالة والسجون التابعة للأمم المتحدة، اجتماعاً ضم ممثلين عن وزارة العدل وعن المحكمة الابتدائية والنيابة العامة في بورت - أو - برنس والشرطة الوطنية وإدارة السجون ونقابة المحامين والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للمساعدة القانونية، كما ضم جهاتٍ من المجتمع المدني، وكان الغرض من الاجتماع هو مناقشة دور نظامي العدالة والسجون بهايتي في مواجهة النتائج المحتملة لنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وشدّد المشاركون على الحاجة الفورية إلى حلول تعالج تحديات البنية التحتية في النظام القضائي ونظام السجون قبل نشر البعثة وأثناء نشرها. وشملت التوصياتُ استعادةَ المرافق المحتلة بشكل غير قانوني، وتعزيز القدرات اللوجستية، والتخفيف من اكتظاظ السجون، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة. وشُدِّد أيضا على ضرورة جبر الأضرار اللاحقة بضحايا العنف الجنسي وعلى ضرورة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

27 - ولا يزال إضراب كتبة المحاكم الذي بدأ في 12 كانون الأول/ديسمبر للمطالبة بتحسين ظروف العمل مستمراً، على الرغم من إصدار وزارة العدل والأمن العام مذكرةً بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير حثت فيها الكتبة ومُحضري المحاكم وغيرهم من موظفي الدعم على العودة إلى العمل ريثما يُنتهى من الإجراءات الإدارية المتعلقة بتلبية مطالبهم. ولما كان الإضراب يشِّل عمل المحاكم في عدة ولايات قضائية في هايتي، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تشجيع السلطات الوطنية على ضمان معالجة هذه المسألة من أجل الحفاظ على الزخم المشهود في الجهود الجارية للحد من حالات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة.

28 - وفي 16 شباط/فبراير، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقةَ عمل لافتتاح أعمال الولاية القضائية النموذجية المعنية بقضايا العنف الجنساني. وقد حضر حلقةَ العمل هذه أكثر من 40 مشاركاً ومشارِكة، من بينهم ممثلون للمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل ورابطات القضاة والشرطة الوطنية ونقابة المحامين والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للمساعدة القانونية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وأعضاء من المجتمع المدني.

29 - ونُظمت دوراتٌ تدريبية أخرى في شهر شباط/فبراير؛ فعلى سبيل المثال، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مدرسة القضاء، بتدريب عدد من القضاة على كيفية تحديد جرائم الفساد ومحاكمة مرتكبيها. وتلقى محقّقون من وحدة مكافحة الفساد تدريباً عن مكافحة الفساد وإجراء التحقيقات المالية. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم اليوم السنوي للإفصاح عن الممتلكات الموافق 29 شباط/فبراير، فقدّم المساعدة إلى المسؤولين على ملء الاستمارات بغية تجنب أي سوء فهم وإعلام المستفيدين المعنيين بعواقب السهو عن هذا الواجب وتسهيل استكمال هذا الإجراء على المُلزَمين بالإفصاح عن الأصول المملوكة لهم وفق ما ينص عليه الإطار القانوني.

خامسا - حقوق الإنسان

30 - بلغت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات وجماعات الدفاع عن النفس مستوياتٍ غير مسبوقة. وكان القتل المستهدف والاغتصاب الجماعي والاختطاف وتجنيد واستخدام الأطفال وابتزاز أصحاب الأعمال التجارية ومستقلي وسائل النقل بعضاً من الأساليب التي استخدمتها العصابات لإحكام سيطرتها على مناطق استراتيجية. وقد أعاقت هذه الأساليب أيضاً عمل مؤسسات سيادة القانون، وخاصة في بورت - أو - برنس ومقاطعة أرتيبونيت. وأُبلغ عن وقوع انتهاكات أخرى في بيلادير، وإينش، وميربالية، وسودو. وتورطت جهاتٌ فاعلة حكومية أيضا في انتهاكات لحقوق الإنسان وقعت خلال موجة الاحتجاجات المناهِضة للحكومة التي اجتاحت البلد بأكمله، وكان ذلك أساساً في سياق المواجهات بين المتظاهرين والشرطة.

31 - وفي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آذار/مارس، قُتل 660 1 شخصاً (347 1 رجلاً و 273 امرأة و 40 طفلاً) وأصيب 845 آخرون (624 رجلاً و 179 امرأة و 42 طفلاً) بسبب أعمال العنف التي ارتكبتها العصابات. وهذه زيادةٌ بنسبة 53 في المائة مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، مما يجعل الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024 الفترة الأشد عنفاً منذ أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل آليته لرصد حقوق الإنسان في أوائل عام 2022. وقد سقط معظم القتلى والجرحى جراء إصابتهم بأعيرة نارية أثناء الاشتباكات بين العصابات، أو في هجمات محدّدة الهدف شنتها العصابات على السكان لبث الذعر في نفوسهم وإخضاعهم لسيطرتها. ووقعت خسائر بشرية أيضاً خلال العمليات التي قادتها الشرطة لمكافحة أنشطة العصابات والجهود التي بذلتها لمكافحة الشغب أثناء مواجهتها الاحتجاجات المناهِضة للحكومة.

32 - وشهدت الأشهر الأولى من العام تصاعداً في الاشتباكات الشديدة العنف التي وقعت بين تحالفي العصابات الرئيسيين مما أدى، في بعض الأحيان، إلى عمليات قتل جماعي للسكان المحليين كما حدث في لاسالين وسولينو في بلدية بورت - أو - برنس، وفي بيليكو وبروكلين ودرويار وبيير السادس في بلدية سيتي سولاي، وفي الأحياء الواقعة في بلدية ديلما. وخلال هذه الحوادث، سقط أكثر من 460 من الأهالي قتلى أو جرحى، وهم لا صلة لهم بالاشتباكات. وكان 11 طفلا على الأقل من بين الضحايا، وكان عمر أصغرهم ثماني سنوات. وقد استُهدف بعض الضحايا بغرض قتلهم، في حين أصيب آخرون بالأعيرة النارية أثناء تواجدهم في الشوارع عندما اقتحمت العصابات أحياءهم أو عندما أطلقت العصاباتُ النار عمدا على مساكنهم التي يمكن اختراقها بسهولة لأنها مصنوعة من الصفائح المعدنية والخشب. وفي حالات أخرى، أضرمت العصاباتُ النار عمدا في مواقع ومنازل سكنها النازحون داخليا د دون سابق ترتيب، حيث أُحرِقت عائلاتٌ بأكملها حتى الموت كما حدث في ديلما 18 في منتصف شهر كانون الثاني/يناير. وقامت العصابات بتخريب أكثر من 600 مبنى من المباني العامة والخاصة في مختلف أنحاء العاصمة، كان منها المساكن والمدارس والكنائس والمؤسسات التجارية، ونهبتها وأضرمت النار فيها.

33 - وفي سيتي سولاي، واصلت العصاباتُ استهداف سكان الأحياء التي تسيطر عليها عصاباتٌ منافِسة. واحتل أفرادُ العصابات المسلحون بأسلحة عسكرية أسطح المباني المرتفعة واستهدفوا الرجال والنساء والأطفال بنيران القناصة وبإطلاق النيران العشوائية على أعداد كبيرة منهم، وذلك أثناء توجُههم إلى أماكن عملهم أو مدارسهم أو أثناء تواجدهم داخل منازلهم. وفي استراتيجية أريد بها تخويف الأهالي وقمعهم، قتلت العصاباتُ أيضا السكان الذين أعربوا علناً عن معارضتهم لوجودها في المناطق الخاضعة لنفوذها بالفعل، كما حدث في مارياني ببلدية كارفور.

34 - ومع إحكام العصـــاباتِ قبضـــتها على جميع الطرق الرئيســـية في منطقة بورت - أو - برنس الحضـــرية الكبرى، لجأ الناس إلى اســـتخدام القوارب الصـــغيرة خوفاً من التعرّض للقتل أو الاختطاف أو الاغتصاب أو الابتزاز، لا سيما على طول الجزء الجنوبي من الطريق الوطني رقم 2 الذي يربط بورت - أو - برنس وكارفور بالمقاطعات الجنوبية. وقد قامت العصـابات، طوال الفترة المشـمولة بالتقرير، باعتراض العديد من هذه القوارب، ولا سيما في مارياني، لإجبار الناس على العودة إلى استخدام الطريق الآنف الذكر، كما عمدت إلى اختطاف العشـــرات، ومنهم الأطفال والباعة الجائلون، وقتلتهم بإطلاق الأعيرة النارية عليهم أو باستخدام السواطير.

35 - ومنذ تحول الأساليب التكتيكية للعصاباتِ نحو استهداف مؤسسات الدولة وفي أعقاب هروب زعماء العصابات المعروفين من السجن، تلقى المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمنتسبون إلى مؤسسات الدولة، بمن فيهم القضـاة، رسـائل التهديد أو اختُطفوا من داخل منازلهم أو أُضـرمت النيران في دور إقامتهم. وسلامةُ العديد من هؤلاء الأشخاص في خطر شديد الآن. وعلاوة على ذلك، وردت إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل تقارير تفيد بأن اثنين على الأقل من المرشـحين لعضـوية المجلس الرئاسـي الانتقالي تلقوا تهديداتٍ من زعماء العصابات.

36 - واسـتمر التضـرر الشـديد للمناطق السـفلى بمقاطعة أرتيبونيت من عنف العصـابات. ففي بلديات دوسـالين وليسـتير وليانكور وبيتيت ريفيير دي لارتيبونيت وفيريت، اعتدت العصـاباتُ على السكان بإطلاق النار عشوائياً على المساكن والمارة أو إعدام أولئك الذين تحدوا سلطتها. وسقط ما لا يقل عن 53 شـخصـاً قتلى أو جرحى خلال هذه الأعمال الإجرامية. وإضـــافة إلى ذلك، اســتمر بشــكل منهجي الإيقافُ القســري للمركبات الخاصة والعامة المارة بالطرق الرئيسية على أيدي أفراد العصابات الذين سرقوا و/أو اغتصبوا و/أو اختطفوا السـائقين والركاب وقتلوا كلَّ من أقدم على مقاومتهم. وأفضـت هجمات العصـاباتِ على الأراضـي الزراعية وعلى ســـبل العيش التي يتكســـب منها المزارعون إلى هجر هؤلاء أكثر من 000 3 هكتار من الأراضي وانتقالهم إلى مناطق أكثر أماناً ولكنها أقل خصوبة.

37 - واســـتمر ورود أنباء عن وقوع عمليات اختطاف في مختلف أنحاء منطقة بورت - أو - برنس الحضـرية الكبرى ومقاطعة أرتيبونيت. وقد اختُطِف ما لا يقل عن 438 شـخصـاً (234 رجلاً و 183 امرأة و 21 طفلاً) طلباً للفدية في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آذار/مارس. ولم تســـلَم أيّ فئة اجتماعية من عمليات الاختطاف هذه، حتى أعضاء التجمعات الدينية. فقد اختُطِف ما لا يقل عن تسعة من أعضاء هذه التجمعات إما أثناء توجههم إلى مقارها أو أثناء تواجدهم فيها. وقُتل بعض المُختطَفين في أماكن احتجازهم لعدم تمكّن أُسَرهم من جمع الفدية المطلوبة لإطلاق سراحهم، ولا سيما في مقاطعة أرتيبونيت.

38 - وكان للعنف وقعٌ شـديد على إمكانية الحصـول على الرعاية الصـحية. فقد تعرض ما لا يقل عن ثلاثة مراكز للرعاية الصـــحية، تقع في بلديات ديلما وبورت - أو - برنس وتابار، للنهب وهجَر الموظفون الطبيون ومعظم المرضـــى المســتشـــفى الحكومي التابع للجامعة الحكومية في بورت - أو - برنس بعد أن شـــهدت المنطقةُ تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار بين العصـــابات منذ 1 آذار/مارس. أما المســـتشـــفيات العاملة المتبقية، فقد ظلت تواجه الصعوبات بسبب الافتقار إلى اللوازم الطبية ونقص موظفي الرعاية الصحية الذين امتنعوا عن الحضـور خوفاً من التعرض للقتل وهم في طريقهم إلى أماكن عملهم أو أثناء تواجدهم في مراكز الرعاية الصحية.

39 - وظلت حرية التنقل والأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية مقيّدةً بشدة جراء عنف العصابات. ففي منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، أُجبر سائقو مركبات النقل الخاصة والعامة على دفع ما يُسمى بضرائب مرور عند عدد كبير من "نقاط التفتيش" المرتجلة التي أقامتها العصابات على طول الطرق الرئيسية. وكثيرا ما تعرض الركاب والمارة للسرقة أو الاختطاف، ولا سيما في مقاطعة أرتيبونيت. واضطر أصحاب شركات الشاحنات إلى دفع ضرائب شهرية للحماية يمكن أن يصل مبلغها إلى 000 8 دولار في الشهر الواحد، إضافة إلى رسوم أخرى تختلف باختلاف قيمة البضائع المنقولة.

40 - وأدت أعمال الاقتصاص الأهلي، مقترنةً بعدم كفاية الاستجابة الشرطية، إلى إعدام 62 شخصاً اشتبه الأهالي في انتمائهم إلى العصابات أو في كونهم مجرمين. ووقع أكثر من نصف عمليات الإعدام هذه في مناطق خارج العاصمة لم تتأثر من قبل بأنشطة العصابات، ولكن سكانها يخشون الآن انتشار العصابات فيها. وإضافةً إلى ذلك، كانت جماعات الدفاع عن النفس الناشطة في المناطق التي تعاني بشدة من عنف العصابات مسؤولةً عن 32 عملية قتل أخرى لأفراد يُزعم أنهم من أعضاء العصابات ومن المرتبطين بها. وبعض هذه الفرق التي يترأسها ضباطُ شرطة عاملون أو سابقون، كما هو الحال في بلدية كارفور، قتلت أفراداً لعدم حملهم وثائق هويتهم الشخصية. وفي شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، أفادت أنباء بأن المدعي العام في ميراغوان أعدم شخصين علناً بإجراءات موجزة للاشتباه في كونهما من أعضاء العصابات؛ ويُدعى أيضاً أنه أعدم ما لا يقل عن 16 شخصاً آخر من أعضاء العصابات في عام 2023.

العنف الجنسي

41 - واصلت العصاباتُ استخدام العنف الجنسي كوسيلة لبث الذعر وقمع السكان ومعاقبتهم. ففي سيتي سولاي، تعرضت النساء والفتيات اللاتي يستخدمن الطريق الوحيد المتاح للخروج من بروكلين للاغتصاب الجماعي على أيدي عصابات من "الأحياء المنافِسة" اعترضتهن أثناء سلوكهن هذا الطريق. وفي كانون الثاني/يناير، استوقفت مجموعةٌ من الأفراد المسلحين إحدى الضحايا، وهي فتاة في السابعة عشرة من العمر كانت ذاهبة إلى مدرستها سالكةً ذلك الطريق، واغتصبها جناة متعددون عدة مرات، ثم أطلقوا عليها النار فأردوها قتيلة.

42 - ووفقاً لمصادر محلية، تعرضت عدة سجينات في سجن جاكميل (المقاطعة الجنوبية الشرقية) للاغتصاب على أيدي سجناء ذكور من نزلاء السجن نفسه في ليلة 4 آذار/مارس والصباح الباكر من 5 آذار/مارس. وقد اقتحم المحتجَزون الذكور عنابر السجينات واعتدوا عليهن جنسياً. ويقال إن هذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها سجيناتٌ للاغتصاب في سجن جاكميل، سواء من قِبل سجناء آخرين أو من قِبل موظفي السجن. وعندما أدرك المعتدون أن سلطات السجن لم تتدخل لوقف اعتدائهم على المحتجزات، حاولوا الهروب من السجن. وقد حال تدخل الشرطة دون هروبهم وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة سجناء ذكور وإصابة سبعة آخرين بجراح. ونُقِل عشرون شخصاً من المحرضين على الاعتداء إلى سجن بيتي - غواف (المقاطعة الغربية)، في حين نُقلت النساء إلى زنزانات مركز الشرطة المحلي لضمان سلامتهن. وقد تلقت الضحايا عُدَداً تحتوي على مستلزمات صحية، إلا أنهن لم يحصلن على خدمات الرعاية الصحية.

المظاهرات والقلاقل المدنية

43 - في النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير، وقعت مظاهراتٌ مناهِضة للحكومة وقلاقل مدنية في ثمان من مقاطعات هايتي العشر. وأدت المظاهرات، التي تحولت إلى العنف في عدة مناسبات، إلى إغلاق المؤسسات العامة وأفضت إلى توقف تقديم الخدمات الأساسية وتعطل الأنشطة الاقتصادية. ونالت المظاهرات دعمَ بعض العناصر المنتسبة لفرقة أمن المناطق المحمية، وهي وحدة عملياتية تابعة للوكالة الوطنية للمناطق المحمية التي هي جزء من وزارة البيئة. وقد قُتل ما لا يقل عن 22 شخصاً وجُرح 48 آخرون، وسقط معظم القتلى والجرحى خلال تدخلات نفذتها الشرطة من أجل استعادة النظام. وفي 7 شباط/فبراير، لقي خمسةُ أشخاص من المرتبطين بفرقة أمن المناطق المحمية مصرعهم خلال مواجهة مسلحة مع الشرطة الوطنية وقعت في بيتيون - فيل (المقاطعة الغربية). وفي 23 شباط/فبراير، أقالت الحكومةُ قائدَ الفرقة وأحلت محله لجنةً فنية لإعادة الهيكلة. وعلاوة على ذلك، أصدرت الحكومةُ في 29 شباط/فبراير أمراً إلى جميع المنتسبين للفرقة بالحضور إلى مقار وزارة البيئة لتسجيل أسمائهم كما منعتهم من تسيير الدوريات في الشوارع. ولم يمتثل أعضاء الفرقة لهذا الأمر وشوهدت عناصر مسلحة تابعة لها وهي لا تزال تسيّر الدوريات في الشوارع في عدة بلدات.

الإفلات من العقاب

44 - أدت هجمات العصابات على محكمتي بورت - أو - برنس وكروا دي بوكيه إلى إخراج مقريهما من الخدمة منذ حزيران/يونيه 2022، مما أجبر العاملين بهما على تقاسم حيز عملٍ محدود. وإضافة إلى ذلك، أحرقت العصاباتُ في شهر آذار/مارس قلم محكمة السلام في كروا دي بوكيه ومحكمة السلام في ديلما. وخلال الاحتجاجات المناهِضة للحكومة التي اجتاحت هايتي في شهر شباط/فبراير، أُحرقت أيضا مبانٍ تابعة لجهاز العدالة في كل من غوناييف، وترو دي نور، وبيتي غواف، حيث استطاع أفراد العصابات التسلل بين جموع المتظاهرين.

45 - ولا يزال انعدام المساءلة عما وقع في الماضي من انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، سواء من جانب العناصر الحكومية أو أفراد العصابات، مثاراً للقلق البالغ. وقد ظل نظر المحاكم في القضايا البارزة المتعلقة بمذابح غراند رافين في عام 2017 ولا سالين في عام 2018 وبيل إير في عام 2019 معطلا. وأُحرز بعض التقدم في التحقيق في قضايا الفساد بين الموظفين العموميين.

46 - ومن بين 51 شخصاً أصدر قاضي التحقيق المكلف بقضية اغتيال الرئيس مويس لوائح اتهام بحقهم، ثمة مسؤولان بارزان من فرقة أمن المناطق المحمية، أحدُهما هو قائدها السابق الذي لا يزال طليقا. أما الآخر، فقد احتُجِز في السجن الوطني في بورت - أو - برنس إلى حين مثوله للمحاكمة، ولكنه هرب من السجن أثناء الهجوم الذي شنته العصابات في 2 آذار/مارس.

47 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعيد غي فيليب إلى هايتي بعد أن قضى في سجون الولايات المتحدة ست سنوات من عقوبةٍ مدتها تسع سنوات وُقّعت عليه لتورطه في غسل الأموال والاتجار بالمخدرات. ومنذ عودته إلى هايتي، اعتمد فيليب بدرجةٍ كبيرة على الدعم المقدم من أفراد من المنتسبين لفرقة أمن المناطق المحمية في الدعوة إلى إثارة قلاقل مدنية والمطالبة برحيل رئيس الوزراء. ولا تزال قضيتان جنائيتان تتعلقان به معروضتين على المحاكم في هايتي بانتظار البتّ فيهما. وفيليب متهمٌ بتدبير هجوم عنيف شُنّ على تعاونيةٍ للمزارعين وبترويع السكان في المقاطعة الشمالية الغربية بإطلاق النيران بأسلحة من العيار

الثقيل في عام 2004. ويُزعم، إضافة إلى ذلك، أنه شارك في عام 2016 في هجوم مسلح شُنّ على مركز الشرطة في لي كاي (المقاطعة الجنوبية) وعلى السجن ووحدات حفظ النظام العام التابعة للشرطة الوطنية بتلك المدينة. ولم يُحرز تقدم يُذكر في أيٍّ من القضيتين.

الرقابة على الشرطة

48 - في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 23 آذار/مارس، فتحت المفتشيةُ العامة 31 تحقيقاً بشأن 36 من ضباط الشرطة، بما في ذلك 15 حالة تتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ارتُكبت خلال المظاهرات التي اجتاحت البلد في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وفُتح تحقيقٌ أيضا في الهجمات التي استهدفت السجن الوطني وسجن كروا دي بوكيه. وخلال الفترة نفسها، لم تكتمل أي تحقيقات، وبالتالي لم تتخذ أي تدابير أو قرارات إدارية بإحالة قضايا إلى المحاكم الجنائية. وعلاوة على ذلك، أضر عنف العصابات بشدة بأداء المفتشية العامة. والمثال الأبرز على ذلك أن المفتشية العامة أغلقت أبوابها وظلت مهجورة تماماً منذ 3 آذار/مارس نتيجة لاستمرار نشاط العصابات المسلح في ديلما حيث توجد مكاتب المفتشية.

سادسا - المرأة والسلام والأمن

49 - في مقاطعة أرتيبونيت، قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها دعماً شاملاً لعدد 450 ناجية من العنف، مع التركيز على ربات الأسر المعيشية اللواتي قدمن شكاوى ضد أزواجهن وتوفير المساعدة للنازحات. ولتلبية الاحتياجات العاجلة لهؤلاء الناجيات، قُدمت المساعدة المالية إلى 25 امرأة، من بينهن 20 ناجية من أعمال العنف في سان مارك و 5 نازحات داخلياً، منهن اثنتان من ذوات الإعاقة. وهذه المساعدة المالية لها أهميةٌ حاسمة في تيسير الحصول على الرعاية الطبية والقانونية اللازمة، وهي بذلك تضعهن على طريق التعافي والانتصاف.

50 - وزادت عمليات الترحيل من الجمهورية الدومينيكية زيادةً كبيرة، مما أثر على المهاجرين من النساء والشباب والفتيات في منطقة أوانامينت الحدودية. وقد أرسلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أفراداً تابعين لها إلى المناطق الحدودية لكي يقابلوا 71 امرأة تعرضن للترحيل ويقدموا المساعدة في إعادة التوطين.

سابعا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

الحالة الاقتصادية - الاجتماعية

51 - أثر عدم الاستقرار الأمني والسياسي المستمر على الأداء الاقتصادي للبلد وعلى نوعية حياة المواطنين، مما يؤكد ضرورة التوصل لاستجابة سريعة وحسنة التنسيق. وعلاوة على ذلك، يعاني اقتصاد هايتي من أثر الحظر الذي فُرض لمدة 50 يوماً على التبادل التجاري عبر الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، وهو الحظر الذي استمر من 13 أيلول/سبتمبر إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. والجمهورية الدومينيكية هي ثاني أكبر شريك تجاري لهايتي بعد الولايات المتحدة. وتظهِر البيانات المستمدة من دراسة أجراها صندوق النقد الدولي والتي تغطي فترة تنتهي بعام 2018 أن التجارة غير الرسمية مع

الجمهورية الدومينيكية تمثل نحو 50 في المائة من المسجل في السجلات الرسمية وأن الإيرادات الضريبية الضائعة تناهز 7 في المائة من مجموع الإيرادات.

52 - وأدى استمرار النمو الاقتصادي السلبي في هايتي، الذي قُدر بما يعادل -1,9 في المائة في عام 2023، إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,5 في المائة بين عامي 2019 و 2023. ومثّل برنامج الطوارئ المتعدد القطاعات الذي تموله الحكومة للتخفيف من أعباء الفئات الضعيفة وإعادة إدماجها اجتماعيا محاولةً لتحفيز النشاط الاقتصادي. بيد أن تنفيذ البرنامج كان محدوداً ولم ترقَ النتائج التي أحرزها إلى مستوى التوقعات رغم تحقيقه بعض الأثر على الاستهلاك النهائي. أما التوقعات المرتقبة لعام 2024، فهي تبعث على قدر أكبر من التفاؤل حيث يشير كلٌّ من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق النقد الدولي إلى توقعه حدوث نمو اقتصادي إيجابي تقدره اللجنة بنسبة 0,5 في المائة ويقدره الصندوق بنسبة 1,4 في المائة.

53 - وفي المقابل، ارتفعت قيمة الغورد الهايتي قياساً إلى دولار الولايات المتحدة بحلول نهاية عام 2023، وكان هذا الارتفاع معزواً إلى مجموعة من العوامل. ووفق المصرف المركزي لهايتي، شملت تلك العوامل عمليات الصرف الأجنبي الشديدة الجرأة التي نفذها البلد وتراجع الطلب على دولار الولايات المتحدة بعد انخفاض الواردات. وفي كانون الثاني/يناير، كان سعر الصرف المرجعي 131,7 غورداً مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بسعرٍ متوسط بلغ 153,3 غورداً في نيسان/أبريل 2023.

54 - وبالمثل، شهد شهر كانون الثاني/يناير من عام 2024 تباطؤا في معدل التضخم السنوي الذي بلغ 20,9 في المائة وفقاً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء. ويمكن عزو هذا التباطؤ بصورة جزئية إلى الانخفاض المستمر في أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، إذ تدنت تلك الأسعار في كانون الثاني/يناير 2024 إلى أقل مستوياتها منذ ثلاث سنوات وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتأثرت التجارة بين منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى والمقاطعات الجنوبية بفعل حالة التوتر على الطرق الرئيسية التي تربط تلك المنطقة بالمقاطعات المذكورة وبسبب حواجز الطرق التي أقيمت عليها. وأدت هذه الاضطرابات إلى زيادةٍ في أسعار سلة الأغذية في المقاطعتين الجنوبية والجنوبية الشرقية بنسبة 23 في المائة، حيث ارتفعت أسعارُ بعض المنتجات في بعض المناطق بنسبة 66 في المائة خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومنتصف كانون الثاني/يناير 2024. وفي كانون الثاني/يناير 2024، شهدت هايتي زيادةً طفيفة في معدل التضخم الشهري بنحو 1,1 في المائة، مقارنة بزيادة قدرها 2,1 في المائة في الشهر السابق.

55 - وأثر عدم استقرار المناخ السياسي والأمني في هايتي تأثيراً شديداً على سير الأعمال التجارية، وهو ما أحدَث بدوره تأثيراً مباشراً على الاستقرار الاقتصادي وثقة المستثمرين. ووفقا للمعهد الإحصائي الوطني في هايتي، انخفض الاستثمار بنسبة 17,6 في المائة بين عامي 2022 و 2023، حيث سجل تراجعاً من 63,1 بليون غورد ليصل إلى 51,9 بليون غورد. ولذلك لا يزال سوق العمل في هايتي هشاً مع ارتفاع في معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، مما يزيد من معدلات الفقر ومن انعدام الاستقرار الاقتصادي بسبب نقص فرص العمل الجديدة التي لا تكفي لتلبية الطلب المتزايد عليها من جانب القوة العاملة.

56 - وانخفضت صادرات السلع المصنعة، وخاصة الملابس والأزياء، التي تمثل ما يقرب من 35,0 في المائة من إجمالي الصادرات، انخفاضاً كبيراً مقارنة بعام 2022 وفق البيانات المستمدة من المعهد الإحصائي الوطني. وقد تراجعت قيمة الصادرات في عام 2023 لتصل إلى 329,96 مليون دولار، بعد أن كانت قيمتها 449,34 مليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل انكماشاً بنسبة 26,6 في المائة. وهذا التراجع في الأنشطة، وخاصة في قطاع النسيج، كان له تأثيره على القوة العاملة التي يجري التعاقد معها من الباطن. فوفق نشرة العمالة الصادرة عن اتحاد الصناعات في هايتي، فقدت القوة العاملة المتعاقَد معها من الباطن 262 11 وظيفةً في الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى أيلول/سبتمبر 2023، إذ انخفض إجمالي الوظائف من 387 53 وظيفةً إلى 125 42، فيما يمثل تراجعاً بنسبة تزيد على 21,1 في المائة.

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

57 - أزمة الغذاء التي تشهدها هايتي واحدةٌ من أسوأ الأزمات في العالم. فأكثر من 4,35 ملايين هايتي، أي 44 في المائة من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلتان 3 و 4 من مراحل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي). والأطفال بوجه خاص معرضون للتضرر من الأزمة، حيث يعاني 7,2 في المائة منهم من سوء التغذية الحاد العام (مقارنة بنسبة 6 في المائة في عام 2022).

58 - وتتمثل الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في انخفاض الإنتاجية الزراعية، وسيادة ظروف الجفاف، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في المقاطعتين الجنوبية والجنوبية الشرقية، علاوة على صعوبة الوصول إلى الأسواق والخدمات بسبب عنف العصابات. ولما كانت العصابات لا تزال تؤدي دوراً لا يستهان به في الاقتصاد المحلي، فكثيرا ما تكون حرية الوصول مقيّدة بسبب الرسوم التي تطالب بها العصابات وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأعمال التجارية وزيادة إنفاق المستهلك بشكل عام. وقد أجرى برنامج الأغذية العالمي، في منتصف شهر كانون الثاني/يناير، استقصاءً تمثيلياً للأسر المعيشية على نطاق البلد (hungerMAP)، تبيَّن منه حدوثُ زيادة بنسبة 3,4 في المائة بين شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير في عدد الأسر المعيشية التي تشير إلى أن قدرتها على شراء المواد الغذائية الأساسية قد تأثرت بارتفاع أسعار الأغذية. ومن العوامل الرئيسية الأخرى قلةُ المعروض من المكونات الأساسية للنظام الغذائي الذي تتبعه أغلب الأسر الهايتية، مثل الأرز والقمح والدقيق والذرة والفاصوليا الحمراء، أو عدم القدرة على الوصول إليه.

59 - وتأثرت إمكانية الوصول إلى السكان الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وخاصة الأطفال، بالقيود التي حدّت من القدرة على الوصول خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في منتصف شهر شباط/فبراير. فقد أدت الاحتجاجاتُ الواسعة النطاق وحالة اللاأمن المستمرة إلى تقييد حرية الحركة وحَدّتا من قدرة برنامج الأغذية العالمي على الوصول إلى مناطق بعينها.

60 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، وقّع وزراء التعليم والزراعة والصحة على السياسة الوطنية المحدَّثة للتغذية في المدارس التي تحظى بدعم الأمم المتحدة. وتهدف تلك السياسة إلى إنتاج كافة الوجبات المدرسية محلياً بحلول عام 2030، وهو ما يدعم بصورة مباشرة قطاع الزراعة وصغار المزارعين. وبدأت مرحلة تنفيذ السياسة تؤتي نتائجها المنشودة بالفعل، وشمل ذلك: '1' حصول 50 في المائة من المستفيدين بالتغذية المدرسية عن طريق برنامج الأغذية العالمي على وجبة يومية تُنتج بالكامل في هايتي؛ '2' اشتغال 500 4 مزارع محلي بدوام كامل لتزويد برنامج الأغذية العالمي في هايتي بما يحتاجه من إمدادات؛ '3' شراء برنامج الأغذية

العالمي في عام 2023 سلعاً مُنتَجة في هايتي بقيمة 8,4 ملايين دولار. ومن المتوقع أن تزيد هذه الأرقام زيادةً مطردةً في السنوات القادمة.

ثامنا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

تلبية الاحتياجات الإنسانية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

61 - حرم إغلاقُ المدارس الأطفالَ من حقهم في التعليم، وزاد أيضاً من صعوبة حصولهم على خدمات أخرى مثل الوجبات المدرسية. وقد أفاد برنامج الأغذية العالمي بأن أكثر من 000 310 طفل وطفلة، من أصل 000 420 طفل وطفلة كان من المفترض أن يحصلوا على وجبات مدرسية في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2024، لم يحصلوا على وجبة مدرسية في نقطة ما من الفترة المذكورة وذلك بسبب إغلاق مدارسهم أو عدم قدرة البرنامج على زيارة تلك المدارس بسبب انعدام الأمن. وأفاد البرنامج بأن ما يقرب من 440 208 تلميذاً وتلميذة لم يحصلوا على وجبةٍ مدرسية في الأسبوع من 1 إلى 5 نيسان/أبريل بسبب انعدام الأمن.

62 - وتسبَّب عنفُ العصابات في حدوث تحركات سكانية واسعة النطاق في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى وفي مختلف أنحاء البلد. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، نزح ما يقرب من 000 50 شخص في الربع الأول من عام 2024 بسبب تكثيف العصابات أنشطتها. وفي شهر آذار/مارس 2024، كان عدد النازحين داخل هايتي قد بلغ 551 362 شخصاً، بزيادة نسبتها 15 في المائة عن عددهم في نهاية عام 2023. وقد اضطر 98 في المائة من هؤلاء إلى الفرار من ديارهم نتيجة لعنف العصابات المتفشي في مختلف أنحاء البلد، ولا سيما في المقاطعات الجنوبية ومقاطعة أرتيبونيت والمقاطعات الوسطى.

63 - وفي منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، يعاني أكثر من 000 86 شخص في 84 موقعاً مختلفا من ظروفٍ معيشية مروّعة، يزيد من تفاقمها نقصُ الغذاء ولوازم النظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي. وقد استوعبت المجتمعاتُ المحلية المضيفة في مختلف أنحاء هايتي أكثر من 000 264 شخص، أو 73 في المائة من جميع النازحين داخلياً، مما يفرض ضغوطاً إضافية على الموارد الشحيحة المتوافرة للأسر المضيفة. وفي منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، يقيم نحو ثلثي النازحين داخلياً في مواقع مؤقتة، وهو رقمٌ يزداد بمرور الوقت.

64 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2024، قدّمت المنظمة الدولية للهجرة الخدماتِ الأساسية بشكل مباشر لأكثر من 000 48 نازح داخلياً، بما يشمل المواد غير الغذائية وخدمات المياه والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي كما وفرت المأوى من خلال إعانات الإيجار وتحسين المساكن، وساعدت البعض على الانتقال إلى مقاطعات أخرى، وقدّمت المساعدةَ النقدية لأغراض متعددة.

65 - وتحدث عملياتُ إعادة قسرية بمعدلٍ مشابه لما كان عليه الحال في عام 2023. فقد أعيد أكثر من 000 28 شخص إلى هايتي رغماً عنهم في عام 2024، وعاد ما يقرب من 000 10 منهم في شهر آذار/مارس بزيادةٍ قدرها 10 في المائة عن شهر شباط/فبراير بأكمله. وتحتل الجمهورية الدومينيكية المرتبة الأولى كنقطة انطلاق لحالات الإعادة إلى الوطن، حيث يبلغ نصيبها منها نسبةَ 97 في المائة من المجموع، وتليها جزر تركس وكايكوس في المرتبة الثانية. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة تقديم المعونة الإنسانية للمهاجرين الذين أعيدوا قسرا عن طريق البر أو البحر أو الجو.

66 - وأُبلغ عن وقوع ما لا يقل عن 587 5 حادثاً من حوادث العنف الجنساني بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2023 وأُحيلت إلى مديري الحالات ومقدِّمي الخدمات لضحايا العنف الجنساني في إطار المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، وقد شكّلت حالات الاغتصاب نسبة 86 في المائة من تلك الحوادث. ويمثل ذلك زيادةً بنسبة 49 في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2022. ولا يزال إفلات الجناة من العقاب هو الأمر السائد في الغالبية الساحقة من حالات الاعتداء الجنسي المتصلة بأنشطة العصابات. وتؤثر القيودُ التي تحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات على قدرة الشركاء على تقديم المعونة، حيث تقلل تلك القيود من إمكانية حصول ضحايا العنف الجنساني على الخدمات. وعلاوة على ذلك، لا تزال المشاكل تعترض إعادة توطين ضحايا العنف الجنساني والناجين منه أو تعطل تنفيذ مبادرات الإيداع المؤقت في منازل آمنة. ومن النادر جداً أن توجد مبادراتٌ للإيواء توفر أماكن معيشة آمنة، ومعونةً لإعادة الإدماج، وخدمات لإعادة التأهيل خارج المناطق التي تسيطر عليها العصابات.

67 - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدأت خمس من منظمات المجتمع المدني العاملة في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الشمالية الغربية جهوداً إنسانية وحمائية استفاد منها 892 60 شخصاً، مع التركيز على مشاركة المرأة ودعمها، وقد استفادت 462 43 امرأة من هذه المبادرات واستفاد منها 430 17 رجلاً. وفي المقاطعة الغربية، تركّزت الجهود على التثقيف والجهود الدعوية، حيث أصبح أكثر من 000 42 شخص على درايةٍ أفضل بالقضايا الحرجة مثل منع العنف الجنساني وتنظيم الأسرة وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

تاسعا - بيئة العمل

68 - أدت الاشتباكاتُ المتكررة بين العصابات المختلفة أو بين العصابات والشرطة، فضلا عن أعمال الاقتصاص الأهلي وحواجز الطرق التي أقيمت في مختلف أنحاء منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، إلى اضطرار أفراد الأمم المتحدة لأن يلزموا أماكن إقامتهم منذ 2 آذار/مارس بغية التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي تتهدد سلامتهم.

69 - واقتضى تصاعُد حالة اللاأمن وثقل الأعباء على كاهل الأجهزة الأمنية تضييق حضور الأمم المتحدة في بورت - أو - برنس ليقتصر على الموظفين الأساسيين. وكان هذا الانخفاض متصلاً بإغلاق مطار توسان لوفرتور الدولي في بورت - أو - برنس، وبالمخاطر المرتبطة بالإجلاء البري عبر مناطق خاضعة لسيطرة العصابات، وعدم توافر العتاد الجوي المخصص من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة. وقد دعمت الخفضَ المؤقت لحضور الأمم المتحدة في بورت - أو - برنس طائرةٌ مروحية واحدة تابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة كانت تقوم بإيصال المعونة الإنسانية. وفي 29 آذار/مارس، أُتيحت طائرةٌ مروحية واحدة لمدة أسبوعين من أجل المساعدة على خفض عدد أفراد الأمم المتحدة في بورت - أو - برنس.

70 - وفي الفترة من 16 إلى 20 آذار/مارس، نُقِل 149 فرداً من غير المضطلعين بأنشطة منقِذة للأرواح إلى خارج هايتي على متن رحلات جوية خاصة نظمتها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وبالتوازي مع ذلك، نفذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل تدابير لدعم موظفيه الوطنيين الذين يواجهون أعباء إضافية بسبب الأزمة.

71 - وإضافة إلى ما سبق، لا تزال الشواغل قائمةً بشأن مدى توافر الوقود ومياه الشرب لعمليات البعثة ولموظفيها الذين يعملون حالياً من منازلهم بسبب الظروف الأمنية. وقد أبلغ أحد المنتجين الرئيسيين في هايتي للمياه المعبأة عن عدم قدرته على مواصلة توزيع المياه في بورت - أو - برنس، بما في ذلك لمكتب الأمم المتحدة المتكامل. وتحتفظ البعثة باحتياطيات من المياه لتلبية احتياجاتها القصيرة الأجل، إلا أن توافرها يظل أمراً غير مؤكد إذا ما استمرت حالةُ اللاأمن السائدة. وفي هذا السياق، تعكف القيادة العليا للأمم المتحدة في الوقت الحاضر على تقييم الخيارات المتاحة لمواصلة خفض حضور المنظمة في هايتي مع ضمان استمرار المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ الجوانب الأساسية لولايتيهما.

عاشرا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

72 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يسجّل المكتبُ المتكامل أيّ ادعاءات بوقوع حوادث استغلال وانتهاك جنسيين ضلع فيها أفرادٌ تابعون للمكتب أو تابعون لبعثة سابقة للأمم المتحدة، سواء كانت تلك الادعاءات مصحوبة أم لا بمطالبات متعلقة بإثبات الأبوة والحصول على نفقة الأطفال.

73 - ووُسِّعت بدرجةٍ كبيرة الجهودُ المبذولة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وتسنى ذلك من خلال مبادراتٍ تعاونية بين وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني قام بتنسيقها مكتب المنسقة المقيمة. وأجريت في الآونة الأخيرة مناقشاتٌ في إطار شبكة الحماية الوطنية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، سلّطت الضوء على أهمية تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في تصميم الرسائل الإعلامية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإرساء قنوات الإبلاغ بحيث تتماشى مع ما يفضله الأهالي. وقد أُدمِج محورُ التركيز هذا في خطة عمل عام 2024 وهو يتجلى في طائفةٍ متنوعة من الأنشطة المستهدف تنفيذها. وعلاوة على ذلك، ترمي المناقشات الجارية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وتعزيز آلية الإحالة في حالة ورود ادعاءات. وهذا النهج لا يؤكد فحسب الالتزام بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بل ويعترف أيضاً بالدور المحوري للمشاركة المجتمعية والاستراتيجيات المراعية للاحتياجات في التصدي لحالات الاستغلال والانتهاك بشكل فعال والتخفيف من آثارها.

74 - وأجرت كبيرة موظفي حقوق الضحايا اتصالاتٍ منتظمة مع المنظمة الدولية للهجرة ومع الأمهات لمتابعة تنفيذ المشروع الذي يقدّم المساعدة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأمهات وأطفالهن المولودين نتيجة لاستغلالٍ وانتهاكٍ جنسيين تعرضن لهما أساساً على أيدي أفراد من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي انتهت ولايتها.

حادي عشر - ملاحظات

75 - لقد مثلت الهجماتُ المنسّقة التي شنتها العصابات في نهاية شهر شباط/فبراير في هايتي تحدياً سافراً لسلطة الدولة، دفع بمؤسساتها إلى شفير الهاوية. وهذا التطور السريع في ديناميات العصابات يبعث على القلق الشديد. فلقد عمدت عصاباتٌ متعددة إلى توحيد صفوفها في نهجٍ جديد مناوئ لسلطة الدولة تزامن مع شنها هجماتٍ أشد جرأة وأكثر تنسيقاً تنشر الفوضى والرعب بصورة غير مسبوقة بين السكان المدنيين وتسفر عن سقوط القتلى. وإنني أدين بشدة التخريب والتدمير المتعمدين للبنى التحتية للدولة وغيرها من المنشآت الحيوية.

76 - وشعب هايتي هو الأكثر تضرراً من هذه الهجمات، وقد شاعت شيوعاً كبيراً أنباء العنف الشديد الذي تمارسه العصابات ضد الأهالي بغية قمعهم. ولا تزال نساء وفتيات كثيرات يتعرضن للعنف الجنسي والجنساني. وأُجبر آلاف الأهالي على الفرار من مساكنهم وأحيائهم في مختلف أنحاء منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى. ويزيد العنفُ وغيابُ سيادة القانون أيضاً من اتساع أوجه التفاوت في مجالي التعليم والصحة، إضافةً إلى إعاقتهما جهود التنمية بل وإصابتهما إياها بانتكاسة.

77 - ومن الأهمية بمكان أن يُحرز تقدّمٌ على المسارين السياسي والأمني بشكل متوازٍ. وإنني أرحب بإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي بصورة رسمية وأشجع الجهاتِ صاحبة المصلحة على مواصلة إحراز تقدّم مطرد في مساعيها إلى وضع ترتيبات انتقالية للحوكمة على نحو ما اتفق عليه في 11 آذار/مارس، بما يشمل تعيين رئيس وزراء مؤقت. وأحيط علماً بالتزام رئيس الوزراء هنري بالتنحي عن منصبه عقب إرساء المجلس وتعيين رئيس وزراء الحكومة الجديدة، وأقدِّر ما يبذله من جهود في إطار الحوار المشترك بين الهايتيين. ويظل تنفيذ ترتيبات الحوكمة الانتقالية بسرعة وتحسين الأوضاع الأمنية مطلبين أساسيين لتهيئة الظروف المواتية لإعادة المؤسسات الديمقراطية إلى العمل من خلال انتخابات تشاركية وذات مصداقية تُعقد في أجواء سلمية. وأشدّد أيضا على أهمية ضمان تمثيل المرأة الهايتية في ترتيبات الحوكمة الانتقالية وكفالة مشاركتها النشطة في الحوار السياسي الجاري وفيما يُتخذ من خطوات في المستقبل. وإني أدين إدانةً قاطعة أي شكل من أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك عندما تستهدف النساء المشاركات في الأنشطة السياسية.

78 - كما أشيد بالدور الفاعل الذي تؤديه الجماعة الكاريبية ويؤديه غيرها من الشركاء الدوليين في تهيئة السبيل للمضي قدماً على طريق حل الأزمة السياسية في هايتي. فتفاعلهم مع الجهات الهايتية صاحبة المصلحة يتسم بأهميته الحيوية في الحفاظ على استمرارية عملية سياسية يقودها الهايتيون.

79 - ورغم تمكُّن الشرطة من صد بعض الهجمات، فقد دُمرت ثمانية مرافق تابعة لها. وإنني أكرر دعوتي العاجلة إلى نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي على وجه السرعة، على نحو ما أذن به مجلس الأمن في قراره 2699 (2023). فالحاجة إليها ماسة من أجل دعم الشرطة الوطنية الهايتية في التصدي للحالة الأمنية المتردية. وما زلتُ أكرر مناشدتي الدول الأعضاء كافة، ولا سيما دول المنطقة الأوسع، أن تساهم بفعالية في البعثة المتعددة الجنسيات وأن تضمن حصولها على الدعمين المالي واللوجستي القويين اللذين تحتاجهما للنجاح في المهمة الموكلة إليها. وتواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء بغية تعظيم أثر الجهود المتضافرة التي نبذلها من أجل مساعدة السلطات الهايتية على تحسين الظروف الأمنية. ويمثل إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرع لصالح البعثة، على النحو المطلوب في القرار 2699 (2023)، خطوةً هامة إلى الأمام في إطار هذه المبادرة. وإني أشجع بشدة الدول الأعضاء المهتمة بالأمر على أن تساهم بصورة عاجلة في الصندوق الاستئماني المخصص للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، وهو على أتم استعداد لتلقي المساهمات وصرف التمويل.

80 - وأدين بشدة استخدام الأسلحة الثقيلة وأحث المجتمعَ الدولي على دعم برنامج لفك الارتباط ونزع السلاح يستهدف العصابات الأقل خطرا. ولا بد أن تسنّ هايتي قوانين تنظم حيازة الأسلحة والذخائر واستخدامها وتدفقها وأن تكفل إنفاذ تلك القوانين.

81 - وأودُّ أن أؤكد مجددا تضامن الأمم المتحدة مع شعب هايتي، والتزامنا التام والثابت بدعم المساعي الرامية إلى إيجاد سبيل لإخراج البلد من أزمته المتعددة الأبعاد. ومن الأهمية بمكان أن تخصَّص لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الموارد الكافية التي يحتاجها لتنفيذ ولايته بفعالية. وفي السياق التشغيلي الحالي، ستحتاج البعثة على وجه الاستعجال إلى موارد إضافية في مجالات التخطيط وتحليل المعلومات والإبلاغ والاتصالات الاستراتيجية، وإلى عتاد أمني.

82 - وإنني أشجع المجتمعَ الدولي بشدة على تكثيف دعمه للجهود الإنسانية والإنمائية في هايتي ولجهود الحد من العنف المجتمعي فيها. ويشمل ذلك تلبية متطلبات الحماية الفورية التي تحتاجها أشد الفئات ضعفا، مع العمل في الوقت نفسه على وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. والدعم المعزّز ضروري جداً لبناء هايتي تنعم بالأمن والاستقرار وتمتلك ركيزةً قوية لتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان لصالح الجميع.

83 - وختاماً، أود أن أعرب مرةً أخرى عن امتناني للممثلة الخاصة ولجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة العاملين في البلد لما يبدونه من تفانٍ وما يبذلونه من جهود دؤوبة دعماً لهايتي وشعبها.

المرفق

المعلومات المتوافرة عن حالات عنف العصابات والأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي